

سببية العلاقة بين مختلف مؤشرات التدفقات الخارجية في الجزائر: دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970-2018

د. بن علال بلقاسم / المركز الجامعي نور البشير البيض / وعضو مخبر MIFMA / جامعة تلمسان / (الجزائر)،
أ. بركات مراد / المركز الجامعي نور البشير البيض / وعضو مخبر MIM / جامعة سيدي بلعباس / (الجزائر)،
أ. د. بن بوزيان محمد / مدير مخبر MIFMA / جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان / (الجزائر)،

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة نسبة التدفقات الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018، وكذا قياس علاقة الارتباط والعلاقة السببية بين مختلف هذه التدفقات باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة تحويلات العاملين بالخارج والمساعدات الخارجية، أما العلاقة بين بقية التدفقات المالية في الجزائر فأتضح أنها ضعيفة. من جهة أخرى تبين من خلال هذه الدراسة إلى عدم وجود السببية الثنائية الاتجاه بين مختلف التدفقات المالية في الجزائر، واقتصرت السببية على اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الديون الخارجية، ومن المساعدات الخارجية إلى الواردات، ومن الصادرات إلى المساعدات الخارجية. الكلمات المفتاحية: التدفقات الخارجية، علاقة الارتباط، العلاقة السببية، بيانات السلاسل الزمنية، الجزائر.

Abstract :

This study aims to know the percentage of external flows in Algeria during the period from 1970 to 2018, as well as to measure the correlation and causal relationship between these different flows using time series data. We found through this study that there is a direct relationship between the percentage of workers' remittances abroad and foreign aid, while the relationship between the rests of the financial flows in Algeria turned out to be weak. On the other hand, it was found through this study that there is no two-way causation between the various financial flows in Algeria, and the causality was limited to one direction from foreign direct investment to foreign debt, from foreign aid to imports, and from exports to foreign aid.

Key words: External flows, correlation relationship, causal relationship, time series data, Algeria.

مقدمة:

تلعب التدفقات الخارجية دورا هاما في تسريع التنمية الاقتصادية لاقتصاد أي دولة في العالم، حيث تتمثل التدفقات الخارجية في الديون الخارجية والمساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين والصادرات والواردات وكذلك المساعدات الخارجية، وتحتاج اقتصاديات الدول بشدة إلى مثل هذا النوع من التدفقات عندما تكون المدخرات المحلية غير كافية وشحيحة للوفاء بالإنفاق الاستثماري في حدود موارد معينة، حيث يؤدي انخفاض الاستثمار في النهاية إلى أوضاع اقتصادية ومالية وضغوطات سلبية وعكسية على الاقتصاد، وبالنظر إلى أهمية هذه التدفقات فقد أجريت العديد من الدراسات وما زالت هذه المسألة قابلة للنقاش في الاقتصادات النامية والجزائر بشكل خاص. وقد اهتم العديد من الباحثين من السابقين في دراسة موضوع التدفقات الخارجية أمثال:

Khan and Rahim ،Shabbir and Mahmood (1992)، Stoneman (1975)، Chenery and Strout (1966) Ali, Waqas, Asghar, Kalroo, Ayaz، Ayanwale (2007)، Umoh, Jacob and Chuku (2012)، (1993) and Khan (2014) إلى وجود عدة ارتباطات وعلاقات سببية بين مختلف أشكال التدفقات الخارجية لعدة دول. ونظرا لأهمية

هذا الموضوع الذي اخذ أبعادا واتجاهات مختلفة نتيجة للدور الذي تلعبه هذه التدفقات الخارجية في اقتصاديات الدول وموئها خاصة الجزائر، فقد تمت دراسة هذا الموضوع في جوانب مختلفة تتعلق بتأثير هذه التدفقات على النمو الاقتصادي أو التنمية، أو تأثيرها على أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي في اقتصادات الدول المتلقية لهذه التدفقات أو الصادرة منها، ولم يتم دراسة وتحليل اتجاه سببية علاقة مختلف هذه التدفقات الخارجية فيما بينها. وعليه، سنحاول معالجة الإشكالية التالية: ما هي سببية العلاقة بين مختلف مؤشرات التدفقات الخارجية في الجزائر؟

من خلال هذه الدراسة معرفة علاقة الارتباط بين مختلف التدفقات الخارجية في الجزائر، وكذا قياس سببية العلاقة بين مختلف هاته التدفقات في الجزائر خلال الفترة 1970-2018. ويهدف البحث إلى استعراض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة فضلا عن تحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في الجزائر باستخدام نموذج قياسي لسببية (Granger 1969)، وهذا من أجل معرفة سببية كل متغير في الآخر ثم مقارنة النتائج المتوصل إليها. ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة سوف نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي لمتغيرات ومؤشرات الدراسة التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر، وكذا المنهج القياسي لتحليل درجة الارتباط وسببية العلاقة بين مختلف التدفقات الخارجية في الجزائر.

1- الإطار النظري:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) حسب سرمد (2011) بأنه تلك التوظيفات لأموال أجنبية (غير وطنية) في موجودات رأس مالية ثابتة في دولة معينة، وينطوي هذا الاستثمار على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة مستثمر من دولة أخرى، يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة سواء كان هذا المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة حكومية. كما يعتبر حسب سرمد (2011) بأنه مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى البلدان المستقبلية لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك البلدان. كذلك، يعتبر الدين العام على أنه ذلك الدين الذي ينشأ في ذمة الحكومة أو الهيئات العامة، والذي تظل الحكومة محملة بعينه إلى أن يتم سداؤه للدائنين، فالقروض العامة بشكل عام تعرف على أنها عبارة عن مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من جهات داخلية كالمصارف الوطنية أو خارجية كالمؤسسات المالية والدول (البديوي، 1983، ص 7). والمديونية الخارجية (Foreign Debt) هي متعلقة بالقروض التي تحصل عليها الدولة من الخارج، وتتماز بأنها توفر موارد إضافية دون تخفيض فوري في استخدام الموارد الاقتصادية الأخرى سواء الموارد المخصصة للاستهلاك أو التكوين الرأسمالي، وهذا يعني أن التكلفة البديلة قد أجلت إلى وقت لاحق أي إلى حين تسديد أصل القروض والفوائد المستحقة (Richard, 1959, p 275).

أما الصادرات (Exports) فهي تمثل مبيعات البضائع في الخارج، وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها تمثل ثمنا للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي. وعرفت الصادرات على أنها عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج (عادل، 1971، ص 141). كما عرفت أيضا على أنها انتقال السلع وسواها من الخبرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية (خليل، 1997، ص 66). أما الواردات (Imports) فهي إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج (عثمان، 2004، ص 45). وتمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العامل الخارجي والمستهلكة داخل الوطن، حيث زيادة الواردات قد تؤدي إلى

تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية (صخري، 2005، ص 132). وهناك من يعرف الواردات أنها جزء من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجنبي ثم شراءها منهم (السواعي، 2009، ص 25). وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المساعدة الإنمائية الرسمية (Official Development Assistance) بأنها مساعدة حكومية تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان النامية. ويمكن تقديم المساعدات على المستوى الثنائي من المانح إلى المتلقي، أو توجيهها عبر وكالة تنمية متعددة الأطراف كالأمم المتحدة أو البنك الدولي، حيث تشمل هذه المساعدات المنح والقروض الميسرة (يكون عنصر المنح 25٪ على الأقل من مجموع القرض)، إضافة إلى مساعدات التعاون التقني. قد يتم صرف وتوجيه المساعدة الإنمائية الرسمية في عدة اتجاهات منها: الاجتماعية والتي تشمل التعليم والصحة وإمدادات المياه والصرف الصحي والبنية التحتية الاجتماعية، الاقتصادية والمتعلقة بالنقل والاتصالات والطاقة والبنوك والأعمال وغيرها من الخدمات، الإنتاج في كل القطاعات كالزراعة والغابات والصيد البحري، وكذلك الصناعة والتعدين والبناء والتجارة والسياحة. علاوة على ذلك قد تستهدف المساعدات الخارجية قطاعات متعددة أو قد تقدم لأسباب إنسانية. وحسب بيانات البنك الدولي (World Bank) لمؤشرات التنمية العالمية، تتكون التحويلات الشخصية (Remittances) من الخارج جميع التحويلات الجارية نقداً أو عينياً، والتي يتم إجراؤها أو استلامها من قبل الأسر المقيمة أو من الأسر غير المقيمة، وبالتالي تشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين.

2- الدراسات السابقة:

اهتم العديد من الباحثين من السابقين في دراسة موضوع مختلف التدفقات الخارجية والعلاقات القائمة بينها ودورها في تسريع التنمية الاقتصادية. وأكدت دراسة (Ali, Waqas, Asghar, Kalroo, Ayaz, and Khan (2014) على وجود تأثير كبير للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد، كما تبين من خلال دراسة (Stoneman (1975 أن رأس المال الأجنبي أعاق ترويج الصادرات. من جهة أخرى وجد كل من (Shabbir and Mahmood و Chenery and Strout (1966) و (Khan and Rahim (1993) و (1992) تأثيراً إيجابياً لرأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية منخفضة الدخل، كما استنتجوا أيضاً وجود علاقة عكسية لرأس المال الأجنبي على الادخار الوطني لباكستان. أما دراسة (Umoh, Jacob and Chuku (2012) اعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر أحد العوامل المهمة في زيادة المدخرات المحلية لزيادة تراكم رأس المال. كما أظهرت دراسة (Ayanwale (2007 الصلة المباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار الاقتصادي في نيجيريا. وحاول (Lopez (2005 تحليل عملية تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في المكسيك منذ أواخر الثمانينيات وعلاقاته مع الصادرات والواردات، حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1994-2000، وتم تطبيق تقنية سببية (Granger (1969 بين الواردات والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر حيث اقترح بشكل أساسي توفير مدخلات محلية وإدراج التكنولوجيا لتعزيز التنمية الاقتصادية. كما قام (Xuan and Xing (2008 بتحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الفيتنام باستخدام معادلات الجاذبية، حيث خلصت الدراسة إلى أثر إيجابي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات باستخدام تقنية الانحدار، وقد وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد حسن بشكل كبير صادرات الفيتنام. كما حاول (Zhang (2005 سد الفجوة عن طريق فحص المشكلة مع البيانات الصناعية الصينية، حيث أظهرت دراسته أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له بالتأكيد تأثير إيجابي على الصادرات الصينية من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1978-2004 وتقنية

الانحدار، وتوصلت دراسته إلى وجود علاقة إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر مع رأس المال وعلاقة أخرى سلبية مع معدل الأجور. ودرس (Kumar and Chandra 2013) مفهوم ونظريات الاستثمار الأجنبي المباشر للتأكيد على حاجة الصادرات في البلدان النامية باستخدام البيانات للفترة 1991-2010، وخلصت دراسته إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير إيجابي على زيادة الصادرات في الهند، وكانت آثاره أكبر بكثير من آثار رأس المال المحلي حيث ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين نمو الإنتاجية من خلال وسائل مختلفة. وقام كل من (GU, Awokuse and Yuan 2008) بفحص أداء الصادرات للبلدان المتلقية كدراسة حالة للصين، وتوصلوا في دراستهم إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، الاستثمار المحلي والأجور والطلب العالمي كان لهم جميعاً علاقة إيجابية بالصادرات. كذلك، قام كل من (Rubio and Munoz 1999) بتحليل العلاقة التحريمية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الإسبانية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1977-1992 وتقنية السببية (Granger 1969)، وتم التوصل إلى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. وبحث كل من (Khalil, Husain and Memon 2013) عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي الصادرات الباكستانية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1971-2009، وخلصوا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو ومستوى السعر النسبي كانا إيجابيين بينما كان سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي سلبياً مع الصادرات. ودرس كل من (Ukeje and Obiechina 2013) تأثير تحويلات العاملين على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970-2010، وخلصت دراستهما إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير وسعر الصرف يرتبطان ارتباطاً إيجابياً بالناتج المحلي الإجمالي. وطورت (Al Akayleh 2011) في دراستها منهجية جديدة لتقدير تأثير التحويلات على النمو من خلال التكيف مع جميع المشاكل الاقتصادية المحتملة من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1997-2006، ووجدت علاقة كبيرة بين الاستهلاك الخاص والاستثمار والإنفاق الحكومي وصادرات مع تحويلات العاملين. ودرس (Lloyd, Morrissey and Osei 2001) تأثير المساعدة على النمو في غانا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970-1979 بتطبيق اختبار التكامل المشترك، وتوصلوا إلى وجود علاقة كبيرة بين الصادرات والاستثمار والمساعدات الخارجية مع الاستهلاك الخاص. كذلك، درس كل من (Bandyopadhyay, Basistha and Munemo 2007) العلاقة الطويلة المدى بين أداء الصادرات والمساعدات الخارجية في البلدان النامية، فكان نصيب الفرد من المساعدة ورأس المال المستورد وكثافة السكان ونصيب الفرد من الدخل مرتبطون بشكل إيجابي بالصادرات. وقام (Lehmann, Zarzoso, Cardozo and Klasen 2010) بتحليل نموذج التجارة للتحقيق في العلاقة بين المساعدات الخارجية والصادرات في البلدان المتلقية باستخدام البيانات للفترة 1988-2007، وكشفت هذه الدراسة عن التأثير السلبى للصادرات على سعر الصرف بينما كان التأثير الإيجابي للدخل على المساعدات الخارجية فقط. كذلك، درس كل من (Kang, Prati and Rebutti 2010) الاستجابة الديناميكية للصادرات والواردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد مع صدمة المساعدة العالمية، وتحققوا من العلاقة القائمة بين سعر الصرف الحقيقي والصادرات والناتج المحلي الإجمالي للفرد مع صدمة المساعدة العالمية. أما بالنسبة لدراسة (Yarar 2019) فناقشت دور تحويلات العاملين الشرعيين وغير شرعيين من منظور الاقتصاد السياسي في اقتصاديات الدول النامية، حيث توصلت إلى أن هذه التحويلات كان لها دور مهم في تسريع عمليات النمو الاقتصادي في الدول النامية. بحث كل من (Abu Bakar and HassanAbdullahi ,

(2016) في الزيادة المستمرة في أرصدة الديون الخارجية في نيجيريا والآثار الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض المدخرات وضعف أسعار الصرف والعجز المستمر في الميزانية، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وبالاعتماد على اختبار ARDL، وخلصت دراستهم إلى أن هذه العوامل لها علاقة ذات دلالة إحصائية على المدى الطويل، وأنه من الأحسن لحكومة نيجيريا التركيز الإدارة الرشيدة لاستخدام الديون الخارجية. أما دراسة (Chaudhary, Hashm And Khan (2016) فحاولت معرفة العلاقة بين سعر الصرف والصادرات والواردات من اقتصادات جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا الرئيسية باستخدام منهجية (ARDL) للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للتحقيق في العلاقة الطويلة والقصيرة المدى خلال الفترة 1979-2010، وأظهرت النتائج أن العلاقة الطويلة المدى بين سعر الصرف والصادرات موجودة في أكثر من نصف دول العينة، والعلاقة بين سعر الصرف والواردات توجد فقط في بلدا واحدا من العينة. وفي دراسة أخرى أجراها كل من Ndikumanaa (2017) and Pickbourn وذلك للبحث فيما إذا كان استهداف المساعدات الخارجية لقطاع المياه والصرف الصحي يمكن أن يساعد في تحقيق هدف توسيع الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي في أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، وهذا باستخدام بيانات Panel، حيث أشارت النتائج إلى أن زيادة المساعدة الموجهة لإمدادات المياه والصرف الصحي ترتبط بزيادة الوصول إلى هذه الخدمات على الرغم من أن العلاقة غير خطية، كما أوصت الدراسة على أن هناك حاجة لتحديد القيود الهيكلية التي قد تحد من الحصول على المياه والصرف الصحي والاستفادة من المساعدات الخارجية للتخفيف من هذه القيود. كما بحثت دراسة (Makun (2018) تجريبيا حول تأثير العوامل الخارجية على غرار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في جمهورية جزر فيجي، حيث تم إجراء التحليل الاقتصادي باستخدام التقنيات الكمية للسلاسل الزمنية للفترة 1980-2015، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الخارجية مثل الواردات والتحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر مهمة بالفعل، وتبين أن الواردات لها نتائج سلبية على التوسع الاقتصادي على المدى الطويل، علاوة على ذلك أثرت التحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، كما اقترحت الدراسة أنه يجب على الحكومة أن تتبع إجراءات السياسة المناسبة للحد من الواردات وجذب التحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر لتحسين النمو الاقتصادي.

3- تحليل أداء التدفقات الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2018:

سنحاول تحليل في هذا الجزء التدفقات الخارجية في الجزائر للفترة 1970-2018 والمتثلة في رصيد الدين الخارجي كنسبة مئوية من الدخل الوطني الإجمالي (GNI)، تحويلات العاملين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، واردات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والمساعدات الإنمائية الرسمية المتلقية كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي، كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مؤشرات التدفقات الخارجية في الجزائر

التدفقات الخارجية	الرموز	المؤشرات المفسر للتدفقات الخارجية
الديون الخارجية	DBT	رصيد الدين الخارجي (%) (GNI)

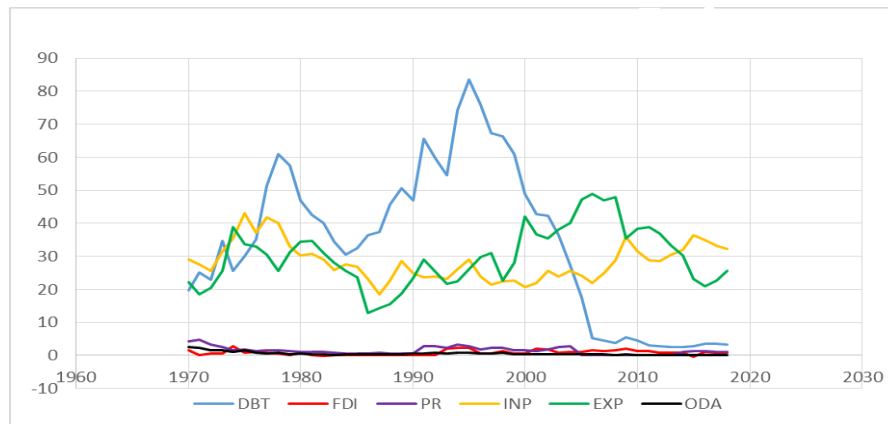
الاستثمار الأجنبي المباشر: صافي التدفقات (GDP %)	FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
المساعدات الإنمائية الرسمية (GNI %)	ODA	المساعدات الخارجية
صادرات السلع والخدمات (GDP %)	EXP	الصادرات
واردات السلع والخدمات (GDP %)	INP	الواردات
تحويلات العاملين (GDP %)	PR	تحويلات العاملين بالخارج

المصدر: من إعداد الباحثين.

وقد تم اختيار هذه المؤشرات على أساس نسبة مساهمتها سواء في الناتج المحلي الإجمالي أو في الدخل الوطني الإجمالي، وهذا من أجل معرفة أكبر نسبة من التدفقات الأجنبية التي تلقتها الجزائر خلال الفترة 1970-2018. والشكل الموالي يعرض منحنيات تطور نسبة التدفقات الخارجية ومقدار مساهمتها في كل من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، وهذا بالاستعانة على البيانات المرفقة بالملحق رقم 1.

ويتضح من الشكل السابق أن نسبة التدفقات الخارجية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018 عرفت تدفق نسبة متوسطة من الديون الخارجية قدرها 24.34 % من الدخل الوطني الإجمالي، ونسبة متوسطة من الصادرات قدرها 29.91 % من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة متوسطة من الواردات قدرها 28.36 % من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة متوسطة قدرها 1.44 % من الناتج المحلي الإجمالي من تحويلات العاملين بالخارج، أما النسبة المتوسطة لتدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية فقدت بـ 0.54 % من الدخل الوطني الإجمالي، والنسبة المتوسطة للاستثمار الأجنبي المباشر قدرت بـ 0.82 % من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 1: تطور نسبة التدفقات الخارجية في الجزائر للفترة 1970-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لمجموعة البنك الدولي (World Development Indicator Identification Data, The World Bank Group).

أما على صعيد تطور نسبة التدفق فقد شكلت الديون الخارجية نسبة متوسطة خلال الفترة 1970-1979 قدرت بـ 36.32 % من الناتج المحلي الإجمالي، ثم ارتفعت النسبة المتوسطة خلال الفترة 1980-1989 إلى 39.73 % ثم تواصلت في الارتفاع إلى 65.46 % خلال الفترة الممتدة من 1990-1999 أين وصلت إلى أعلى نسبة سنوية قدرت بـ 83.51 % سنة 1995، وهو

ما يوضحه الشكل رقم 1 عند وصول المنحنى باللون الأزرق الخاص بالديون الخارجية إلى أعلى نسبة له خلال تلك الفترة ، ثم انخفضت النسبة المتوسطة خلال الفترة 2009-2000 حيث وصلت إلى 23.41 %، ثم تواصلت انخفاض الديون الخارجية حيث وصلت إلى نسبة متوسطة قدرها 3.15 % خلال الفترة 2018-2000 مسجلة أدنى نسبة قدرت بـ 2.55 بالمائة سنة 2013. بالنسبة لتطور نسبة التدفق للصادرات فقد شكلت نسبة متوسطة قدرها 27.91 % خلال الفترة 1979-1970، ثم انخفضت النسبة المتوسطة خلال الفترة 1989-1980 إلى 23.83 %، ثم عاودت الارتفاع بشكل بسيط خلال الفترة 1999-1990 قدرت بـ 25.97 %، ثم واصلت بعدها هذه النسبة الارتفاع بنسبة متوسطة قدرها 41.89 % خلال الفترة 2009-2000، وبعدها عاودت الانخفاض مرة أخرى خلال الفترة 2018-2010 بنسبة متوسطة قدرها 29.98 % وهو ما يوضحه المنحنى باللون الأخضر في الشكل رقم 1 الذي عرف تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث وصل إلى أعلى نسبة سنوية خلال 1975 بنسبة قدرت بـ 47.06 %، أما أقل نسبة كانت سنة 1986 بنسبة 12.85 %. أما بخصوص الواردات فقد شكلت نسبة متوسطة قدرها 34.44 % خلال الفترة 1979-1970، ثم انخفضت إلى نسبة 26.28 % خلال الفترة 1989-1980 ليتواصل الانخفاض خلال الفترة 1999-1990 بنسبة متوسطة قدرت بـ 24.11 %، ثم عرفت النسبة المتوسطة ثباتا تقريبا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009 بنسبة قدرت بـ 25.34 %، ثم ارتفعت هذه النسبة المتوسطة خلال الفترة 2018-2010 أين قدرت بـ 32 %، وهذا ما يشير إليه المنحنى باللون الأصفر في الشكل رقم 1 أين يظهر الثبات تقريبا خلال الفترة 2010-1990، حيث بلغت أكبر نسبة مساهمة سنوية للواردات في الناتج المحلي الإجمالي سنة 1976 بنسبة 42.96 %، وأقل نسبة مساهمة كانت سنة 1988 بنسبة 15.5 %.

وبخصوص بقية التدفقات الأجنبية الممثلة في المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتحويلات العاملين بالخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت تقريبا متساوية وثابتة خلال الفترة الممتدة 2018-1970 كما هو موضح في الشكل رقم 1، حيث قدرت النسبة المتوسطة المتدفقة من المساعدات الخارجية خلال طول الفترة بـ 0.54 % في حين سجل نسبة متوسطة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.82 % خلال طول الفترة، أما بالنسبة لتحويلات العاملين فقد سجلت نسبة متوسطة لتدفق قدرت بـ 1.44 % على طول الفترة.

على ضوء ما سبق تتضح أكثر الصورة فيما يخص مراحل لجوء الجزائر إلى المديونية الخارجية التي بدأت سنة 1970 بسبب أول صدمة نفطية في الجزائر، حيث ارتفعت المديونية الخارجية بشكل محسوس إلى غاية نهاية السبعينيات بسبب الرغبة في سد حاجات المشاريع الاستثمارية المختلفة، هذا الارتفاع في حجم الديون الخارجية حتم على الجزائر انجاز المخطط الخاص بتثمين المحروقات (VALHYD) الذي تضمن تكثيف الصادرات من المحروقات، لاسيما الغاز الطبيعي، ثم تراجع اللجوء إلى القروض الخارجية خلال الفترة 1986-1980 بسبب التخلي جزئيا على مخطط تثمين المحروقات، والزيادة المعتبرة في مداخيل تصدير المحروقات، إلا أن الجزائر لم تسلم مرة أخرى من أزمة الديون الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 الذي تزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي أين تسبب في تراجع احتياطات الصرف في الجزائر، حيث تواصل تراكم وارتفاع الديون الخارجية بسرعة إلى غاية 1991 ثم انخفض نتيجة تحسن أسعار النفط مرة أخرى. لكن، بذلت الجزائر مع بداية سنة 1994 مجهودات كبيرة من أجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد فطلبت ديونا خارجية من صندوق النقد الدولي لدعم ميزان المدفوعات وكذا مواجهة تدهور معدل

الصرف، إلا أن هذه الإجراءات ساعدت الجزائر في التخلص من الديون الخارجية التي عرفت مستوى نزولي بداية من سنة 1996 خاصة مع ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 1999 وهو ما يظهر في الشكل رقم 1 السابق، فانخفض الدين الخارجي وزادت صادرات المنتجات البترولية التي تشكل 98% من إيرادات الجزائر، ثم تواصل انخفاض حجم الديون الخارجية في الجزائر ليستقر عند مستويات دنيا بداية من سنة 2006 إلى غاية 2018. كل ما سبق يدل على أثر القروض الخارجية على الاقتصاد الوطني من خلال نسبتها إلى الدخل الوطني الإجمالي، هذا المؤشر يربط المديونية بمتغير هام جدا باعتباره يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية في الاقتصاد الوطني، وكلما تزايدت هذه النسبة كلما دل ذلك على تزايد اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، وإن كانت الديون تمثل حقوقا للغير فإن ارتفاع هذه النسبة إنما تعني تزايد حقوق هذا الغير في الناتج الوطني. من جهة أخرى وعلى الرغم من الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في التحسن النسبي لمناخ الاستثمار، وتحسن جاذبية بعض القطاعات الاستثمارية خاصة قطاع المحروقات والاتصالات والتعدين، بالإضافة إلى بعض الأنشطة في قطاع الخدمات، فإن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة بالجزائر منذ سنة 1970، وهذا راجع إلى ضعف قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب عدم الاعتماد على سياسات اقتصادية فعالة من خلال تقديم تسهيلات وسن قوانين جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرار هذه العوائق على طول الفترة المدروسة. أما من حيث نسبة مساهمة المساعدات الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر فكان ضعيفا بسبب قلة تدفقها، وبحكم أن الجزائر من البلدان متوسطة الدخل ومن الاقتصاديات النفطية، وكون المساعدات الخارجية تتدفق بنسب أعلى إلى الدول الضعيفة والتي تتميز بموارد اقتصادية محدودة. نفس الشيء بالنسبة لتحويلات العاملين في الخارج الذي عرف أيضا نسبة مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على طول الفترة 1970-2018، وهذا راجع إلى عدم وصول كافة التحويلات من طرف العاملين بالخارج إلى البنوك الجزائرية كون الجزائر لم تقم بأي إجراءات فعلية لربط الجالية المهاجرة بالوطن الأم، خاصة فيما يتعلق بالكفاءات وأرباب العمل والمؤسسات، ويضاف إلى ذلك تعقيدات وتأخر النظام البنكي والمصرفي الجزائري وعدم فعاليته، ما يدفع نصيبا كبيرا من الجالية المغتربة إلى تفضيل التعامل مع السوق الموازية الذي يعكس القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، ويتمتع بالليونة اللازمة لضمان عمليات صرف سلسلة. كما أن سياسات الصرف هي من بين السياسات التي جعلت الدينار الجزائري غير قابل للصرف وسمحت لكافة عمليات التحويل المعروفة عبر الشبكات المصرفية على شاكلة Western Union و MoneyGram وغيرها.

5- منهجية الدراسة القياسية:

سنحاول في هذا الجزء قياس علاقة الارتباط والعلاقة السببية بين مختلف هذه التدفقات الخارجية في الجزائر باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018، حيث أن اختبار السببية Granger بين المتغيرين Y_t و X_t ، يتم عن طريق تقدير نموذج VAR التالي:

$$y_t = a_1 + \sum_{i=1}^p b_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^q r_j y_{t-j} + e_1$$

$$X_{t=a_2} + \sum_{t=1}^p C_t Y_{t-1} + \sum_{j=1}^q d_j X_{t-j} + e_2$$

5.1-متغيرات الدراسة:

تم جمع جميع البيانات اللازمة لهذه الدراسة (البيانات المرفقة بالملحق رقم 1) من قاعدة البيانات لمؤشرات التنمية العالمية التي تنشرها مجموعة البنك الدولي (World Development Indicator Identification Data, The World Bank Group)، حيث يتم التعبير عن جميع المتغيرات كنسب مئوية من الدخل الوطني الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي، ويتطلب تطبيق نموذج الاقتصاد القياسي نفس ترتيب التكمال في مجموعة البيانات لذلك نقوم بتحويل مجموعة البيانات عن طريق إدخال اللوغاريتم للحصول على تقديرات وهذا لجعل البيانات ثابتة وتجنب مشكلة اختلاف التباين وعدم التجانس في النموذج، حيث تم تحويل جميع المتغيرات (ODA، FDI، EXP، INP، DBT وPR) إلى اللوغاريتم الطبيعي (Ln).

5.2-الاختبارات التشخيصية:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا حول ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين التدفقات الخارجية المذكورة سابقا، وجب إجراء عدة اختبارات تشخيصية على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. وللتحقق من استقرار البيانات وعدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج تم استخدام اختبار (1978) Breusch-Godfrey، مع اختيار فترة إبطاء مقدرة بـ 02، إضافة إلى استخدام اختبار (1954) CUSUM لاختبار مدى ملائمة النموذج المستخدم، وهذا بعد إدخال بيانات الدراسة في البرنامج الإحصائي والقياسي (Eviews10).

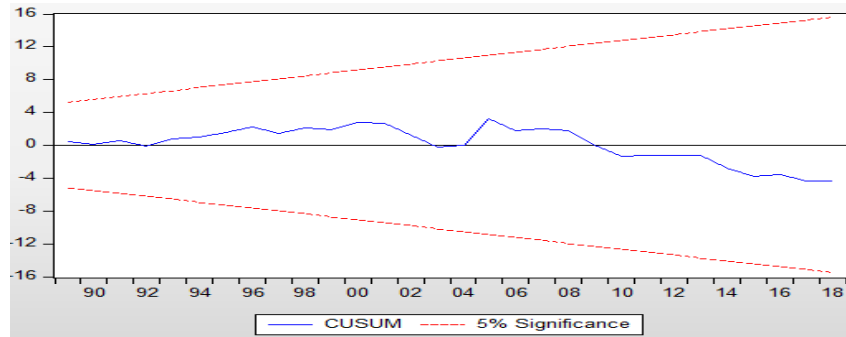
الجدول رقم 2: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

39.16	إحصائية LM	83.62	إحصائية Fisher
0.0000	القيمة الاحتمالية	0.0000	القيمة الاحتمالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

تم التحقق من خلال نتائج اختبار (1978) Breusch-Godfrey من عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج، حيث تشير النتائج إلى احتمال إحصائية لـ LM أقل من 0.05 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للبيانات المستخدمة (أنظر الملحق رقم 2).

الشكل رقم 2: نتائج اختبار CUSUM



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل رقم 3 يتضح أن خط CUSUM (1954) يمر عبر الحدود العليا والدنيا دون تجاوز القيمة الحرجة 0.05 التي تؤكد الاستقرار الديناميكي للنموذج المستخدم، وبالتالي هذا يؤهل النموذج المراد طرحه لإجراء ومواصلة المزيد من التحليل القياسي.

5.3- اختبار جذر الوحدة واستقرارية البيانات:

يعد اختبار جذر الوحدة شرطاً أساسياً لاختبار العلاقة طويلة المدى بين مجموعة بيانات متسلسلة مرتين أو أكثر، لذلك يجب تحويل مجموعة البيانات غير الساكنة إلى أشكالها الساكنة من خلال النظر في الفرق الأول في اختبار (1979) Dickey-Fuller المطور.

الجدول رقم 3: نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller Test Statistic

المتغيرات	المستوى		الفرق الأول	
	ADF statistics	النتيجة	ADF statistics	النتيجة
DBT	-1.671	غير ساكنة	-5.52	ساكنة
ODA	-6.33	ساكنة	-	-
FDI	-4.13	ساكنة	-	-
INP	-2.11	غير ساكنة	-6.55	ساكنة
EXP	-2.11	غير ساكنة	-6.31	ساكنة
PR	-2.41	ساكنة	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

وتشير نتائج اختبار جذر الوحدة في المستوى وفي الفرق الأول، أن المتغيرات ODA و FDI و PR هي ثابتة أي ساكنة عند المستوى، في حين تبين أن المتغيرات DBT و INP و EXP هي غير ثابتة (غير ساكنة) في مستواها مما يعني أن هناك جذر وحدة. وعند تحويل

المتغيرات إلى الفرق الأول تبين أن جميع المتغيرات أصبحت ثابتة أي ساكنة وهذا يعني رفض فرضية العدمية التي تنص على وجود جذر وحدة وعدم استقرار البيانات، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وسكون السلاسل الزمنية.

4.5- اختبار درجة الارتباط بين المتغيرات:

يفترض معامل الارتباط المقترح من طرف (Pearson (1895 أنه في حالة المتغيرات الكمية تكون العلاقة بينهم خطية أي تأخذ شكل مستقيم وتتراوح نسبة الارتباط بين طرفين -1 و 1، وكلما اقتربت درجة الارتباط من أحد الطرفين كان الارتباط بين متغيرات الدراسة قوي سواء بالإيجاب أو السلب.

الجدول رقم 4: نتائج اختبار Pearson Correlation

المؤشر	INP	DBT	FDI	ODA	PR
DBT	27 % عكسية	-	-	-	43 % طردية
FDI	-	-	-	-	-
INP	-	-	-	10 % طردية	-
EXP	-	31 % عكسية	40 % طردية	-	34 % عكسية
ODA	-	20 % طردية	-	-	-
PR	-	-	-	77 % طردية	-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

بينت النتائج الموضحة في الجدول رقم 4 (الملحق رقم 3)، ما يلي:

- ✓ عدم وجود علاقة ارتباط بين الديون الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بنسبة 27 % بين الديون الخارجية والواردات.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بنسبة 20 % بين المساعدات الخارجية والديون الخارجية.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بنسبة 43 % بين تحويلات العاملين والديون الخارجية.
- ✓ وجود علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بنسبة 31 % بين الصادات والديون الخارجية.
- ✓ عدم وجود علاقة ارتباط بين كل من الواردات والمساعدات الخارجية وتحويلات العاملين مع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن جهة أخرى وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بنسبة 40 % بين الصادات والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ عدم وجود علاقة ارتباط بين كل من الصادات وتحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر مع الواردات، في حين وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة بنسبة 10 % بين المساعدات الخارجية والواردات.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية بنسبة 77 % بين تحويلات العاملين والمساعدات الخارجية، كما توجد علاقة ارتباط عكسية ضعيفة بنسبة 34 % بين الصادات وتحويلات العاملين.

5.5- اختبار اتجاه العلاقات السببية:

ينطوي اختبار السببية المقترح من طرف (Granger (1969) والمعممة من طرف (Sims (1972)، على استخدام اختبار Fisher للتحقق ما إذا كانت بيانات كل من المتغيرات (ODA و FDI ، EXP ، INP ، DBT و PR) توفر معلومات ذات دلالة إحصائية فيما بينها، وإذا لم يكن كذلك فإن المتغيرات المذكورة لا تسبب بعضها البعض بمعنى لا يوجد علاقات سببية بين المتغيرات. وبين اختبار (Granger (1969) اتجاه السببية بين المتغيرات مع اختيار فترة إبطاء 2، حيث تشير الفرضية العدمية على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات أما الفرضية البديلة فتتضمن على وجود علاقة سببية بين المتغيرات ويتم معرفة ذلك بمقارنة القيمة الاحتمالية مع مستوى المعنوية 5% وكذا مقارنة قيمة Fisher المحسوبة مع القيمة المحدولة، ونتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: نتائج اختبار السببية لـ Granger

الاحتمالية	إحصائية Fisher	العلاقة السببية
0.039	3.49	DBT ← FDI
0.87	0.13	FDI ← DBT
0.29	1.27	FDI ← INP
0.01	4.74	INP ← FDI
0.0075	5.50	INP ← ODA
0.22	1.55	ODA ← INP
0.0069	5.60	ODA ← PXE
0.48	0.73	PXE ← ODA

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول رقم 5 الذي يعرض العلاقة السببية بين المؤشرات التي لديها معنوية إحصائية على الأقل في اتجاه واحد اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10 المدونة بالملحق رقم 4، حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية لعلاقة الاستثمار الأجنبي المباشر والديون الخارجية هي 0.03 أي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ما يفسر وجود علاقة سببية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نسبة الديون الخارجية. أما بالنسبة للعلاقة العكسية فهي غير محققة لأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.8 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

بالنسبة للعلاقة السببية بين الواردات والديون الخارجية فهي غير محققة في الاتجاهين كون قيمهما الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

واتضح أن العلاقة السببية بين المساعدات الخارجية والديون الخارجية هي غير محققة في الاتجاهين. والعلاقة السببية بين الديون الخارجية وتحويلات العاملين غير محققة. كذلك اتضح أن العلاقة بين الديون الخارجية والصادرات هي غير محققة.

أما العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والواردات ظهرت معنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الواردات بقيمة احتمالية تساوي 0.01 أقل من مستوى المعنوية 0.05 وعدم تحقق العلاقة العكسية. كما أوضحت النتائج عن عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن جهة أخرى تبين من خلال النتائج عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين، وكذلك بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات. كما أبرزت

النتائج وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من المساعدات الخارجية باتجاه الواردات بمستوى معنوية يساوي 0.0075 وبالتالي عدم تحقق العلاقة السببية العكسية. كذلك، لم تتحقق العلاقة السببية بين تحويلات العاملين والواردات في الاتجاهين، وبين الصادرات والواردات. ومن جهة أخرى تبين عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين تحويلات العاملين والمساعدات الخارجية، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة سببية بمستوى معنوية 0.0069 من الصادرات إلى المساعدات الخارجية وعدم تحقق العلاقة العكسية، إضافة إلى عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الصادرات وتحويلات العاملين.

الخاتمة:

تلعب التدفقات الأجنبية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية بحيث حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل علاقة الارتباط والسببية بين السلاسل الزمنية لمؤشرات التدفقات الخارجية المتمثلة في الصادرات والواردات، المساعدات الخارجية، الديون الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين، والمتعلقة بالاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. التدفقات الخارجية هي عبارة عن تدفقات أو تحويلات نقدية أو عينية من المقيمين أو غير المقيمين المستثمرين أو التجار أو حكومات رسمية أو وكالاتها، إلى اقتصاد دولة ما وتكون هذه التحويلات على عدة أشكال.
2. نسبة تدفق الديون الخارجية شكلت أكبر نسبة من بقية التدفقات الأجنبية بنسبة تدفق إجمالية بلغت 34.23 % من الدخل الوطني الإجمالي في الجزائر، وتمثل الفترة ما بين 1987-1999 أكبر نسبة تدفق لها مقارنة ببقية السنوات، وهذا بسبب الظروف والتوترات السياسية والاقتصادية والصدمات النفطية التي أثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري في عدة مراحل.
3. ثبات تقريبا في نسبة تدفق كل من الصادرات والواردات من سنة 1970 إلى غاية سنة 1997، ثم بعدها ارتفعت نسبة تدفقات الصادرات التي وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2007 بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي قدرت بـ 47.7 %، في حين بلغت نسبة الواردات 24.4 % خلال نفس السنة وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول التي عرفت أرقاما قياسية سنة 2006.
4. قلة حجم تدفق ومساهمة كل من تحويلات العاملين والاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية حيث تراوحت نسبتها المتوسطة خلال الفترة 1970-2018 ما بين 0.54 % و 1.44 %، إضافة إلى ثبات تدفقها تقريبا على طول الفترة، وهذا راجع أساسا إلى مختلف المعوقات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا عدم فعالية النظام المصرفي الجزائري الذي حال دون استقطاب أكبر قدر ممكن من تحويلات العاملين وتوجهها إلى الأسواق الموازية، كذلك قلة المساعدات الخارجية المتدفقة بحكم أن الجزائر من الاقتصاديات النفطية ذات الدخل المتوسط وبمكنتها مواجهة الظواهر الاجتماعية التي نصت عليها الأمم المتحدة.
5. ترتبط نسبة تدفق المساعدات الخارجية ونسبة تحويلات العاملين ارتباطا طرديا قويا بنسبة 77 % وهذا بحكم القيمة المضافة التي يخلقها العمال في اقتصاديات الدول المانحة للمساعدات الثنائية، حيث في حالة زيادة نسبة مساهمة العمالة في دخل الاقتصاد المانح تدفع بهذه الدول إلى تحويل مساعدات إضافية إلى البلد المتلقي صاحب اليد العاملة.

6. وجود علاقات ارتباط سواء طردية أو عكسية ضعيفة بين بقية التدفقات الخارجية في الجزائر، وهذا راجع للسياسة الاقتصادية الجزائرية المعتمدة على مورد أو مصدر واحد يساهم بأكبر نسبة في الاقتصاد والمتمثل في المحروقات، وما قابلها من صدمات نفطية وتقلبات في الأسعار ما حتم على الجزائر اللجوء إلى الديون الخارجية والاعتماد على طرق أخرى في التمويل.
7. ضعف السياسة الاقتصادية الجزائرية خاصة في مجال تحرير وتقديم تسهيلات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وماله من فوائد على الاقتصاد الجزائري في مجالات عديدة.
8. عدم وجود علاقة سببية متبادلة في الاتجاهين بين مختلف التدفقات الخارجية في الجزائر واقتصادها فقط على العلاقة السببية في اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الديون الخارجية، ومن الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الواردات، ومن المساعدات الخارجية إلى الواردات وكذلك من الصادرات إلى المساعدات الخارجية.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، عامل الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار النموذجية للطباعة والنشر، 2011.
- عادل عبد الهادي، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 141 .
- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- خالد محمد السواعي، التجارة الدولية: النظرية وتطبيقاتها، الطبعة الأولى، عامل الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
- خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية: عربي-فرنسي-إنجليزي، بيروت (لبنان): دار الفكر اللبناني 1997، ص 66.
- Richard A Musgrave (1959), The Theory of Public Finance: A study in public economy, New York, McGraw-Hill.

ب- بحوث ومقالات منشورة في دوريات:

- Al Akayleh, F. (2011), Labor migration, workers' remittances and economic activity: New instrumental variables for the effect of remittances, 28(3), 211 -224.
- Ali, S., Waqas, H., Asghar, M., Kalroo, R. A., Ayaz, M. and Khan, M. (2014), Foreign Capital and Investment in Pakistan: A Cointegration and Causality Analysis, Journal of Basic and Applied Scientific Research, 4(4), 217-226.
- Ayanwale AB (2007), FDI and Economic Growth: Evidence from Nigeria, AERC research paper 165, Nairobi : AERC.
- Bandyopadhyay, S. Basistha, A. and Munemo, J. (2007), Foreign Aid and Export Performance: A Panel Data Analysis of Developing Countries, Federal Reserve Bank of St. Louis, Research Division, Working Paper 2007-023A, 1-23.
- Breusch, T. S. (1978), Testing for Autocorrelation in Dynamic Linear Models, Australian Economic Papers, 17: 334-355.
- Chenery, H. B. and Strout A. M. (1966), Foreign Assistance and Economic Development, The American Economic Review, 56(4), 679-773.

- Christopher A. Sims (1972), Money, Income, and Causality, *The American Economic Review*, Vol. 62, No. 4, 540-552.
- Dickey, D. A., Fuller, W. A. (1979), Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, *Journal of the American Statistical Association*, 74 (366): 427-431.
- Ghulam Mujtaba Chaudhary, Shujahat Haider Hashm and Muhammad Asif Khan (2016), Exchange Rate and Foreign Trade: A Comparative Study of Major South Asian and South-East Asian Countries, *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 230, 85-96.
- Godfrey, L. G. (1978), Testing Against General Autoregressive and Moving Average Error Models when the Regressors Include Lagged Dependent Variables, *Econometrica*, 46: 1293-1301.
- Granger, C.W. (1969), Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods, *Econometrica*, Vol. 37 (3), pp. 424-438.
- Gu, Weishi & Awokuse, Titus O. & Yuan, Yan, 2008, The Contribution of Foreign Direct Investment to China's Export Performance: Evidence from Disaggregated Sectors, 2008 Annual Meeting, July 27-29, 2008, Orlando, Florida 6453, American Agricultural Economics Association (New Name 2008: Agricultural and Applied Economics Association).
- Kang, J. S. Prati, A. and Rebucci, A. (2013), Aid, Exports, and Growth Aid, Exports, and Growth: A Time-Series Perspective on the Dutch Disease Hypothesis, *IMF Working Paper WP/13/73*, Research Department, 1-29.
- Karl Pearson (1895), Notes on Regression and Inheritance in the Case of Two Parents, *Proceedings of the Royal Society of London*, 58: 240-252.
- Keshmeer Kanewar Makun (2018), Imports, Remittances, Direct Foreign Investment and Economic Growth in Republic of the Fiji Islands: An empirical analysis using ARDL approach, *Kasetsart Journal of Social Sciences*, Volume 39, Issue 3, 439-447.
- Khalil, S. Husain, I. Memon, M.H. (2013), Foreign Direct Investment (FDI) and Exports: A Growth Nexus Revisited, *International journal of Asian social science*, 3(10), 2170-2182.
- Khan, N. Z. and Rahim E. (1993), Foreign Aid, Domestic Savings and Economic Growth (Pakistan: 1960-1988), *The Pakistan Development Review*, 32(4), 1157-1167.
- Kumar, R.D. and Chandra P.P. (2013), FDI, Services Trade and Economic Growth in India: Empirical Evidence on Causal Links, *Empirical Economics*, 45(1), 217-238.
- Lloyd, T. Morrissey, O. and Osei, R. (2001), Aid Exports and Growth in Ghana, *CREDIT Research Paper*, 1(1) 1-47.
- Lehmann, F. N. Zarzoso, M. I. Cardozo, A. and Klasen, S. (2010), Foreign Aid and Recipient Countries' Exports: Does Aid Promote Bilateral Trade?, No 206, *Ibero America Institute for Econ. Research (IAI) Discussion Papers*, Ibero-America Institute for Economic Research.
- Léonce Ndikumana and Lynda Pickbourn (2017), Impact of Foreign Aid Allocation on Access to Social Services in Sub-Saharan Africa: The Case of Water and Sanitation, *World Development*, Elsevier, vol. 90(C), 104-114.
- Lopez, P.P. (2005), Foreign Direct Investment, Exports and Imports in Mexico, *The World Economy*, Volume 28, Issue 8, 1157-1172.
- Muhammad Mustapha Abdullahi, Nor Aznin Bt. Abu Bakar and Sallahuddin B. Hassan (2016), Determining the Macroeconomic Factors of External Debt Accumulation in Nigeria: An ARDL Bound Test Approach, *Mediterranean Journal of Social Sciences*, MCSER Publishing, Rome-Italy, Vol. 7, No. 1, 745-752.

- Page, E. S. (1954), Continuous Inspection Scheme, *Biometrika*, 41 (1/2): 100-115.
- Rubio, O. B. and Munoz, M. M. (1999), Foreign Direct Investment and Trade: A Causality Analysis, Working Paper 9902, Departamento de Economía, Universidad Pública de Navarra, Pamplona.
- Shabbir, T. and Mahmood A. (1992), The Effects of Foreign Private Investment on Economic Growth in Pakistan, *The Pakistan Development Review*, 31(4), 831-41.
- Stoneman, C. (1975), Foreign Capital and Economic Growth, *World Development*, Elsevier, vol. 3(1), 11-26.
- Ukeje, U. E. and Obiechina, M. E. (2013), Workers' Remittances-Economic Growth Nexus: Evidence from Nigeria, Using An Error Correction Methodology 1, *Economics*.
- Umoh OJ, Jacob AO, Chuku AC (2012), Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria: An Analysis of the Endogenous Effects, *Current Research Journal of Economic Theory*, 4(3), 53-66.
- Xuan, N.T. and Xing, Y. (2008), Foreign Direct Investment and Exports: The experiences of Vietnam, *Economics of Transition and Institutional Change*, 16(2), 183-197.
- Zhang, K. H. (2005), How does FDI Affect a Host Country's Export Performance? The Case of China, *International Conference of WTO, China and the Asian Economies*, 25-26.

ج- الرسائل الجامعية:

- البديوي خليل فريد، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1983.
- Cem Onur YARAR (2019), Illegal Immigration and Remittances Flows, LUISS Guido Garli University, School of Government, Master in International Public Affairs, 1-8.

د- مصادر ومراجع الإنترنت:

- OCDE via the following link:
<http://www.oecd.org/development/financing-sustainable-development/development-finance-standards/officialdevelopmentassistedefinitionandcoverage.htm>
- World Development Indicator Identification Data, The World Bank Group via the following link:
<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?view=chart>

الملاحق:

الملحق رقم 1: تطور نسبة التدفقات الخارجية في الجزائر للفترة 1970-2018

YER	DBT	FDI	PR	INP	EXP	ODA
1970	19,81	1,64	4,33	29,15	22,07	2,57
1971	25,03	0,01	4,68	27,66	18,44	2,4
1972	22,99	0,61	3,35	25,72	20,44	1,63
1973	34,62	0,58	2,58	31,58	25,5	1,44

1974	25,62	2,71	1,52	35,48	38,74	0,97
1975	30,12	0,76	1,7	42,96	33,68	1,52
1976	35,1	1,05	1,43	37,11	33,05	0,83
1977	51,42	0,85	1,66	41,74	30,58	0,65
1978	61,01	0,51	1,49	40,16	25,53	0,75
1979	57,55	0,07	1,25	32,86	31,14	0,35
1980	47,05	0,82	0,95	30,33	34,33	0,5
1981	42,62	0,02	1	30,87	34,58	0,39
1982	40,18	-0,11	1,12	28,99	30,92	0,31
1983	34,4	0,00085	0,8	25,8	27,94	0,19
1984	30,42	0,00149	0,61	27,46	25,71	0,23
1985	32,39	0,00068	0,54	26,74	23,58	0,3
1986	36,37	0,0083	0,56	23,17	12,85	0,27
1987	37,49	0,005561	0,72	18,41	14,27	0,32
1988	45,72	0,022	0,64	22,6	15,5	0,3
1989	50,7	0,021	0,62	28,51	18,63	0,3
1990	46,95	0,00053	0,56	24,93	23,44	0,55
1991	65,5	0,0254	2,82	23,59	29,11	0,49
1992	59,66	0,062	2,89	23,86	25,31	0,81
1993	54,51	2,0021	2,28	23,13	21,78	0,68
1994	74,1	2,35E+00	3,27	26,05	22,53	0,72
1995	83,51	2,394	2,68	28,99	26,19	0,74
1996	75,82	0,5751	1,87	23,94	29,76	0,69
1997	67,24	0,539	2,2	21,33	30,9	0,53
1998	66,45	1,258	2,19	22,51	22,57	0,9
1999	60,86	0,59	1,62	22,77	28,15	0,3
2000	48,9	0,511	1,44	20,78	42,07	0,38
2001	42,8	2,03	1,22	22,01	36,69	0,37
2002	42,23	1,87	1,88	25,63	35,5	0,34
2003	36,35	0,93	2,57	23,87	38,24	0,37
2004	27,41	1,033	2,88	25,64	40,05	0,39
2005	17,42	1,12	0,16	24,07	47,2	0,35
2006	5,26	1,57	0,16	21,91	48,8	0,21
2007	4,61	1,24	0,07	24,87	47,06	0,3
2008	3,67	1,54	0,06	28,71	47,97	0,19
2009	5,46	2,001	0,1	35,95	35,37	0,22
2010	4,51	1,426	0,12	31,42	38,44	0,12
2011	3,06	1,28	0,1	28,68	38,78	0,097
2012	2,68	0,717	0,1	28,51	36,88	0,07
2013	2,55	0,8	0,09	30,4	33,21	0,09

2014	2,63	0,7	1,14	31,92	30,21	0,08
2015	2,894	-0,32	1,2	36,52	23,17	0,04
2016	3,44	1,02	1,24	35,05	20,87	0,09
2017	3,45	0,71	1,07	33,21	22,66	0,1
2018	3,21	0,86	1,03	32,34	25,62	0,13

الديون الخارجية (DBT): نسبة رصيد الدين الخارجي من الدخل الوطني الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): نسبة صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، المساعدات الخارجية (ODA): نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية من الدخل الوطني الإجمالي، الصادرات (EXP): نسبة صادرات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، الواردات (INP): نسبة واردات السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي، تحويلات العاملين بالخارج (PR): نسبة تحويلات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية لمجموعة البنك الدولي (World Development Indicator Identification Data, The World Bank Group).

الملحق رقم 2: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	83.62020	Prob. F(2,42)	0.0000
Obs*R-squared	39.16442	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم 3: نتائج اختبار Pearson Correlation

	DBT	FDI	INP	ODA	PR	PXE
DBT	1.000000	-0.065795	-0.279309	0.203458	0.435163	-0.312661
FDI	-0.065795	1.000000	0.076989	0.097665	0.095803	0.402659
INP	-0.279309	0.076989	1.000000	0.108779	-0.076612	0.034746
ODA	0.203458	0.097665	0.108779	1.000000	0.774165	-0.272688
PR	0.435163	0.095803	-0.076612	0.774165	1.000000	-0.348848
PXE	-0.312661	0.402659	0.034746	-0.272688	-0.348848	1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

الملحق رقم 4: نتائج اختبار السببية لـ Granger

Pairwise Granger Causality Tests
 Date: 03/25/20 Time: 23:54
 Sample: 1970 2018
 Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
FDI does not Granger Cause DBT DBT does not Granger Cause FDI	47	3.49969 0.13428	0.0393 0.8747
INP does not Granger Cause DBT DBT does not Granger Cause INP	47	0.37451 2.51976	0.6899 0.0926
ODA does not Granger Cause DBT DBT does not Granger Cause ODA	47	0.64958 2.67042	0.5274 0.0810
PR does not Granger Cause DBT DBT does not Granger Cause PR	47	0.12636 1.83767	0.8816 0.1718
PXE does not Granger Cause DBT DBT does not Granger Cause PXE	47	1.93193 0.19284	0.1575 0.8253
INP does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause INP	47	1.27027 4.74638	0.2913 0.0139
ODA does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause ODA	47	0.68927 2.72529	0.5075 0.0771
PR does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause PR	47	1.57746 0.44778	0.2185 0.6421
PXE does not Granger Cause FDI FDI does not Granger Cause PXE	47	0.68451 2.44763	0.5099 0.0987
ODA does not Granger Cause INP INP does not Granger Cause ODA	47	5.50411 1.55821	0.0075 0.2224
PR does not Granger Cause INP INP does not Granger Cause PR	47	0.05717 0.70182	0.9445 0.5014
PXE does not Granger Cause INP INP does not Granger Cause PXE	47	1.95579 0.40903	0.1541 0.6669
PR does not Granger Cause ODA ODA does not Granger Cause PR	47	2.11441 0.09448	0.1334 0.9100
PXE does not Granger Cause ODA ODA does not Granger Cause PXE	47	5.60642 0.73244	0.0069 0.4868
PXE does not Granger Cause PR PR does not Granger Cause PXE	47	0.86103 2.88533	0.4301 0.0670

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.